مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (١١)

# الحرب الاسرائيلية على غزة
# مواقف وآراء

مجموعة من الباحثين في الجامعات العربية والعالمية

تواصلت هيئة التحرير في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية مع الزملاء والاساتذة الباحثين في الجامعات العربية والعالمية من اجل اصدار ملف خاص عن الحرب الاسرائيلية على شعبنا الفلسطيني في غزة. وقد لبى دعوتنا نخبة خيرة من الاساتذة والذوات الكرام من لبنان وفلسطين الحبيبة وسوريا وألمانيا .وننشر في هذا العدد الأوراق البحثية التي وردتنا منهم كما هي مع خالص شكرنا وتقديرنا لهذه المساهمات الكريمة.

# القدس توحد الفلسطينيين وتنتصر لحقوقهم في حرب غزة ٢٠٢١

## أ.د. حنا عيسى / الأمين العام للهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات

في ظل التطرف والعنجهية لقوات الاحتلال الاسرائيلي من جهة، والاعتداءات اليومية لسوائب المستوطنين وجرائمهم المتواصلة من جهة أخرى، والمساس اليومي بحرمة كل ما هو مقدس وعلى رأسه المسجد الأقصى المبارك، وما يحدق بالمدينة المقدسة والمسجد المبارك من مخططات تهويدية، على رأسها تهجير عائلات فلسطينية من حيي سلوان والشيخ جراح، سادت اجواء التوتر والمواجهة المسجد الاقصى المبارك في اعقاب اقتحامه من قبل قوات الاحتلال المدججة بالسلاح وسط اطلاق كثيف للرصاص الحي وقنابل الصوت والغاز، وسرعان ما انتقل التوتر إلى الضفة الغربية والمدن الفلسطينية في الداخل الفلسطيني المحتل، ثم إلى عدوان غاشم على قطاع غزة... وبعد ١١ يوما من بدء العدوان على غزة.

فمع حلول شهر رمضان، وتحديدا في ١٣ أبريل/نيسان بدأت كرة العدوان الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة، ثم أخذت تتدحرج إلى الضفة الغربية والمدن العربية داخل «إسرائيل»، ثم قطاع غزة. وبدأت شرارة المواجهة بالاعتداء على عشرات الفلسطينيين ومحاولة منعهم من التواجد في ساحة «باب العامود»، واشتدت، مع دعوة جماعات إسرائيلية متطرفة إلى «حرق العرب»، والتداعي لاقتحام واسع للمسجد الأقصى في ٢٨ رمضان. وردا على تلك الانتهاكات، أطلقت فصائل فلسطينية في غزة عشرات الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية القريبة من القطاع.

ومع مساء اليوم الأول من شهر رمضان ١٣ إبريل/نيسان بدأت ترتسم ملامح مواجهة جديدة في القدس بعد أن وضع الاحتلال الإسرائيلي حواجز وسواتر حديدية في باب العامود، وتطور الأمر إلى مواجهات يومية أخذت حيزاً مهماً من الاهتمام في العالمين العربي والإسلامي. وبعد أسبوعين من بدء المواجهة، أعلن المقدسيون انتصارهم على الاحتلال الذي لم يرق له تذوق طعم الهزيمة، ليبدأ حربا شرسة ضد المصلين في المسجد الأقصى وأهالي حي الشيخ جراح بنية تهجيرهم قسراً.

في ٤ مايو، وجه قائد أركان كتائب القسام محمد الضيف تحذيراً نهائياً وأخيراً للاحتلال الإسرائيلي إذا لم يتوقف عن اقتحام المسجد الأقصى في ظل حديث كان يدور عن تجهيز المستوطنين لاقتحامه بالآلاف، وأشار أيضا إلى قضية الشيخ جراح محذرا كذلك من تهجيرهم. لكن تقديرات الاحتلال كانت بعكس الواقع، فقد كانت ترى أن حماس غير معنية بالتصعيد، وهو ما ثبت عدم دقته بعد رشقة صاروخية نفذتها القسام باتجاه القدس مفشلة اقتحام المستوطنين للأقصى، ومن هناك بدأت الحرب.

وتشابه ما جري في قطاع غزة مؤخراً من تصعيد عسكري إسرائيلي عنيف باستخدام القصف الجوي والبحري وما يخلفه ذلك من مئات الشهداء والمصابين مع ما أقدم عليه الاحتلال من قبل في حوادث متشابهة ومتكررة تقريبًا، بدءًا من عملية «الرصاص

المصبوب» عام ٢٠٠٨ مرورًا بعملية «عمود السحاب» عام ٢٠١٢، وصولًا إلى عملية «الجرف الصامد» عام ٢٠١٤. إلا أن العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع والذي حمل اسم «حارس الأسوار» قد حمل عدة ملامح ومتغيرات قد تبدو جديدة عن العمليات التي سبقته، تتمدد هذه المتغيرات في كل جوانب التصعيد العسكري تقريبًا، بدءًا من دوافعه وشرارة انطلاقه، وصولًا إلى التأثيرات التي خلفتها نتائجه على مستقبل القضية الفلسطينية ومستقبل المواجهة بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية.

وشكل تصدي المقدسيين وأهالي حي الشيخ جراح لسياسة الاحتلال وتهجيرهم من بيوتهم، رافعة لانطلاق هبة مقدسية فلسطينية، استطاعت أن تفرض نفسها على أجندة الجميع وتعيد قضية القدس إلى الواجهة.

وجاء التحول الأبرز في هذه الأحداث بتدخل المقاومة في غزة واعتبارها الانتهاكات بحق المقدسات وأهل القدس دافعا ومبررا للدخول في جولة من القتال مع الاحتلال، خاصة بعد مناشدات المقدسيين لها وإصرار حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على فرض سياساتها على المسجد الأقصى. منذ هذه اللحظة بدء الفلسطينيون تسجيل جملة من الإنجازات على صعيد قضيتهم، أهمها:

دخول سلاح المقاومة في غزة على خط التأثير على الاحتلال في القدس، وقد يتطور ذلك في مشاهد أخرى ليشمل الاعتداءات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وربما بحق فلسطينيي الداخل المحتل.

هذه المعادلة، وبشكل مجرد، تمثل تحولا إستراتيجيا تبنته المقاومة، وقد يعد بمثابة مسار نضالي جديد يعيد القضية الفلسطينية – التي حاولت صفقة القرن واتفاقيات أبراهام تصفيتها – إلى مربعها الأول، وتثبيت رواية الشعب الفلسطيني التاريخية المتمثلة بأحقيته في هذه الأرض، وأن دولة الاحتلال هي مشروع إحلال لمجاميع سكانية مكان شعب له هويته وأرضه.

الوحدة الفلسطينية النضالية في مواجهة الاحتلال في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والداخل المحتل.

استطاعت هذه الجولة بشموليتها في القدس وغزة والضفة والداخل، تثبيت الحق الفلسطيني في القدس، وتفنيد رواية الاحتلال بأحقيته في تهويد القدس وأحيائها.

يضاف لذلك هبة فلسطينيي الداخل المحتل التي برهنت – بما لا يدع مجالا للشك – أن دولة الاحتلال أضعف مما تحاول تقديم نفسها به، وأن لدى الاحتلال خاصرة رخوة وحساسة لم تعد بمنأى عن الفعل الفلسطيني المقاوم والتأثر به.

أثبتت هذه الجولة قدرة الفلسطينيين على إسقاط مشاريع « الأسرلة « الثقافية والديمغرافية في هذه المواجهة.

وماطلت إسرائيل في وقف إطلاق النار منذ انقضاء الأسبوع الأول للعدوان العسكري على قطاع غزة، ورفضت كافة المبادرات الأممية – ومن ضمنها الأميركية – لتحقيق الهدوء على جبهة القطاع، وفي المقابل عمدت في الأسبوع الثاني من الحرب لتصعيد وتيرة القصف وتكثيف الغارات واستهداف المناطق السكنية، مع التأكيد على

استبعاد تهدئة طويلة الأمد.

وعلى الرغم من المبادرة المصرية والوساطة الإقليمية لوقف إطلاق النار، عقب إطلاق فصائل المقاومة رشقة صاروخية باتجاه مدينة القدس المحتلة في ذكرى ما تسميه إسرائيل «يوم توحيد القدس»، أصرّت إسرائيل على المضي في عدوانها دون تحديد بنك الأهداف، وذلك خلافا لحملات عسكرية سابقة.

وأكدت الفصائل الفلسطينية في التصعيد الحالي الوحدة الفلسطينية وأرست معادلة مفادها أن ما يحدث أو سيحدث في القدس أو الضفة الغربية سيتردد صداه وسيستوجب ردًا من قطاع غزة، وأن ثوابت القضية وأهمها القدس والمقدسات تظل جامعة لكل الفلسطينيين، سواء القابعين تحت الاحتلال، أو غيرهم. وظهر جلياً في العدوان الأخير أن المساعي الإسرائيلية طوال عقود لتقسيم المجتمع الفلسطيني وتكريس الانقسام لم تنجح، بل أن الفلسطينيين لم يكونوا بهذا الشكل من الاتحاد منذ سنوات طويلة ضد الاحتلال وممارساته القائمة على الفصل العنصري. وهي حقيقة لن يكون بمقدور إسرائيل تجاهلها مستقبلًا. كما وثبت الفشل المعلوماتي والاستخباري الإسرائيلي في فهم السياق الوطني لما يجري، وتوقع ما تؤول إليه الأحداث، والأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد، والأثر الذي يمكن أن تُحدثه ممارسات الاحتلال في القدس على بقية البقاع.

## الجديد في المواجهة:

كانت الدوافع الرئيسة للحروب الإسرائيلية السابقة على قطاع غزة هي الصواريخ التي تطلقها حركة حماس ردًا على السياسات الإسرائيلية المتمثلة في فرض الحصار وتضييق الخناق على قطاع غزة، وتهرب إسرائيل من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات برفع الحصار.

اما مؤخراً فقد انطلقت شرارة التصعيد نتيجة ما شهدته القدس المحتلة من تهجير قسري لأهالي حي الشيخ جراح، وانتهاكات المستوطنين المتواصلة بحق أهالي القدس والمسجد الأقصى واقتحام باحاته بحماية من قوات الاحتلال، حتى أسمت الفصائل هذه المعركة بـ «سيف القدس». مؤكدةً الوحدة.

وأظهر العدوان الإسرائيلي على الأراضي المحتلة التقدم الكبير في القدرات الصاروخية لحركة حماس على المستوى الكمي والنوعي، ويظهر ذلك بشكل جلي من خلال التصريحات الإعلامية للمتحدث باسم جيش الاحتلال بأن الصواريخ التي استهدفت إسرائيل خلال الفترة الماضية «هي الأكثر عددًا في تاريخها».

ومثلت حالة الاضطراب الإسرائيلية على المستويين السياسي والمجتمعي – فضلًا عن الاقتصادي – ملمحًا جوهريًا للحرب الحالية؛ إذ كانت المواجهة وسط حالة غير مسبوقة من التصدع داخل المجتمع الإسرائيلي بشقيه من اليهود والفلسطينيين من عرب الداخل المحتل، اشتدت رحاها مع أحداث حي الشيخ جراح واقتحام المسجد الأقصى، وما أنتجه ذلك من صدامات عنيفة بين الفلسطينيين من جهة واليهود وقوات الاحتلال من جهة أخرى، وخاصة في مدن اللد وحيفا وعكا. وتعد هذه المواجهات وكذلك الإضراب

العام الذي أُعلن في الضفة الغربية ومدن إسرائيلية نتاجًا مباشرًا للسياسات العنصرية والتمييزية التي تتبعها إسرائيل بحق الفلسطينيين بالداخل المحتل، وشكلت الأحداث الأخيرة في مجملها حائطًا منيعًا أمام الاستقرار المجتمعي في إسرائيل وتصدعًا عميقًا ومتجذرًا في جبهتها الداخلية؛ في ضوء أن فلسطينيي الداخل يمثلون نحو ٢٠٪ من المجتمع الإسرائيلي، وكوّنوا رقمًا مهمًا في معادلة السياسة الإسرائيلية في الانتخابات المتوالية.

متغير آخر قد جد في هذا التصعيد وهو إدانة ما تقوم به إسرائيل على كل المستويات، سواء الاستهداف المكثف للمدنيين واللاجئين والمؤسسات الإعلامية في غزة، أو الانتهاكات بحق المقدسيين وخاصة أهالي حي الشيخ جراح، أو العنف الذي يمارسه المستوطنون بحق الفلسطينيين في المدن المختلطة، وتوصيفه بأوصافه الحقيقية «الفصل العنصري»، وسعي نواب في الكونجرس الأمريكي إلى منع صفقة بيع أسلحة أمريكية دقيقة التوجيه إلى إسرائيل بقيمة ٧٣٥ مليون دولار. وهي تطورات جعلت إسرائيل هي التي تحاول إضفاء الشرعية على ما تقوم به، وإقناع المجتمع الدولي بأنها تدافع عن نفسها عن طريق التسويق المكثف للأضرار التي تلحقها الصواريخ في المدن والمستوطنات الإسرائيلية. وقد يرتبط هذا التغير في الاستجابة العالمية للحدث بالتحولات الكبرى على المستويين الإقليمي والدولي، وما تسهم فيه هذه المواجهة من رسم لقواعد جديدة للعبة بين القوى الدولية والإقليمية، وفي القلب منها معادلة أمريكا–إيران، خاصة مع وجود إدارة أمريكية جديدة.

وتحتل القضية الفلسطينية حجر الزاوية في السياسة الخارجية المصرية كأحد محددات الأمن القومي المصري، ودائمًا ما تلعب مصر دورًا محوريًا خلال أي مواجهة تحدث بين فلسطين وإسرائيل للوصول إلى هدنة ووقف إطلاق النار واتفاق تهدئة، وتفاعلت مصر بشكل سريع مع التطورات في الأراضي المحتلة، إذ أصدرت الخارجية المصرية ثلاثة بيانات رسمية خلال الفترة من ٧ – ١٠ مايو شددت خلالها على ضرورة احترام المقدسات الإسلامية ووقف كافة الممارسات التي تنتهك حرمة المسجد الأقصى، وتحميل السلطات الإسرائيلية مسؤولية التطورات التي ستؤدي إلى مزيد من الاحتقان والتصعيد. ومع بدء العدوان الأخير أكدت مصر في كلمتها أمام مجلس الأمن على أن العرب والمسلمين ضاقوا على مدى العقود الثلاثة الماضية مما بدا تغييباً وتسويفاً لا نهائياً لوعود وتعهدات دولية ذات طابع قانوني بالتفاوض الجاد حول إنشاء دولة فلسطينية على الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٦٧ والتي تشمل القدس الشرقية، وأن مشهد الصراع العسكري الحالي يهدد مستقبل السلام والاستقرار في المنطقة، داعية مجلس الأمن حثيثًا لأن يلتفت لهذا الوضع المتأزم، وأن يرتقي إلى حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقه لإنهاء جولة الصراع الحالية، هذا بالإضافة إلى فتح معبر رفح والتوجيهات الرئاسية بتقديم كافة أوجه الدعم للأشقاء بقطاع غزة وختامًا بإعلان الرئاسة المصرية عن تقديم مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار غزة ومشاركة الشركات المصرية في عملية إعادة الإعمار.

## نتائج متوقعة

**فشل تحقيق الانتصار:** التغير في معادلة الردع الذي فرضته فصائل المقاومة بقدراتها العسكرية التي استطاعت إلحاق أضرار في العمق الإسرائيلي أدى إلى عدم استطاعة إسرائيل في تحقيق ما يمكن أن تصفه بأنه انتصار عسكري. وهذه الحالة شبيهة بما انتهت به عملية «الجرف الصامد» (٢٦ أغسطس ٢٠١٤). إلا أن هذه الحالة قد ترسخت في حرب ٢٠٢١، مع تداول الصور والمقاطع المصورة التي تظهر إصابة صواريخ المقاومة لأهداف حيوية في المدن والمستوطنات الإسرائيلية، منها مطاري بن جوريون ورامون. وفي ضوء هذه الحالة – فضلًا عن رغبة نتنياهو في تحقيق مكسب على المستوى السياسي انعكاسًا للوضع العسكري مثلما حدث في ٢٠١٤– حاولت إسرائيل – من خلال إعاقة جهود الوساطة الساعية للتوصل إلى وقف إطلاق النار أطول وقت ممكن، وتأكيد استمرار المعارك أيامًا أخرى – أن تطيل أمد الحرب – غير مكترثة بالخسائر – أملًا في تحقيق اختراق يمكن أن تصفه بأنه تحقيق للهدف المنشود من العملية، والذي لم يتغير عن العمليات السابقة وهو تدمير القدرات العسكرية لحركة حماس. وقد يتمثل هذا الاختراق المنشود في استهداف أحد الشخصيات المهمة في التسلسل القيادي لحركة حماس، وخاصة محمد الضيف قائد كتائب عز الدين القسام والذي تحاول إسرائيل استهدافه منذ نحو ٢٥ عامًا، أو تدمير شبكة أنفاق حماس في غزة بشكل كامل، وهو هدف أثبتت التجربة في ٢٠١٤ صعوبة تحققه إلا بهجوم بري ستكون خسائره كبيرة. ونتيجة لذلك كله فإن الوقت القصير الذي يفصل إسرائيل عن وقف إطلاق النار وصعوبة تحقيق هذه الأهداف يجعل من إمكانية خلق صورة انتصار لها أمرًا صعبًا للغاية.

**ضرورة إنهاء الوضع القائم :** أعاد التصعيد الأخير بروز القضية الفلسطينية على الساحة العالمية بعد أن توارت عن الأنظار إثر نحو ١٠ سنوات من الحرب المستعرة في الإقليم، وأكد حقيقة للمجتمع الدولي مفادها أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لن يكون ممكنًا التعامل معه من منطلق إدارة الوضع القائم، وأن الاتفاقات التي وقعتها إسرائيل مع عدد من الدول العربية لم تؤدِ إلى تخفيف حدة النزاع أو وجود دولة إسرائيلية أكثر أمنًا، وأن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط لن يتأتى إلا بحل جذري وعادل للقضية الفلسطينية يراعي حقوق الفلسطينيين التاريخية. وتتأكد هذه الحقيقة بالنظر إلى ما حدث خلال الأسابيع الأخيرة، فالوضع القائم بما يشمله من تصدع وانكشاف داخلي إسرائيلي ووحدة الفلسطينيين داخل إسرائيل وخارجها وقدرات عسكرية متطورة لدى الفصائل تنذر بعدم استقرار طويل الأمد يمكن أن يهدد إسرائيل. وعلاوة على ذلك فإن هذا التصدع الداخلي والاشتباك الأيديولوجي وتنازع الهويات الذي قد يتطور في أي وقت إلى انتفاضة فلسطينية ثالثة يطرح أمام إسرائيل صورة واقعية مصغرة لما يمكن أن يكون عليه الحال إذا تحقق سيناريو الدولة الواحدة ذات القوميتين كحل مقترح للقضية الفلسطينية. ومن ثم، فإن حل الدولتين رغم الصعوبات الجمة التي تعترض الطريق أمام تحققه يظل هو الحل

الأمثل لتسوية هذا الصراع.

ووجهت انتقادات واسعة لـ «إسرائيل» في ضوء نتائج المعركة الأخيرة بين قطاع غزة وجيش الاحتلال، بسبب أن «نتنياهو لم يحدث تغييرًا كبيرًا على الأرض، ولم يحصل سكان المستوطنات على أي مقابل أو إنجاز بعد تعرضهم لضربات صاروخية كثيفة، وتم فرض وقف إطلاق النار بدون تحقيق إسرائيل أي إنجازات على الأرض». وقال رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» العبرية «ألوف بن»، إن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة «يبدو أنه حرب الحدود الأكثر فشلا وغير الضرورية لإسرائيل». وأضاف: «نحن نشهد فشلا عسكريا وسياسيا خطيرا، كشف إخفاقات في استعدادات جيش الاحتلال وأدائه، وبقيادة حكومة مرتبكة وعاجزة». مشيرا إلى أن «المشاكل الأساسية التي اكتشفت في الاستعدادات للحرب وإدارتها هي أن إسرائيل فوجئت بالكامل من تولي حماس المبادرة، ومن جرأتها والقدرة القتالية التي أظهرتها بإطلاق آلاف الصواريخ على الجبهة الداخلية الإسرائيلية».

# العدوان الإسرائيلي على غزة

أ.د. خليل حسين/ رئيس قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية في الجامعة اللبنانية

ليست سابقة تاريخية ولا عقائدية ان تقدم إسرائيل على تنفيذ اعتداءات منظمة سلفا وبخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحديدا في قطاع غزة . حتى باتت تلك الاعتداءات بمثابة قاعدة تستعملها القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية عند كل حدث بصرف النظر عن أهميته او حجمه او تداعياته، بحيث ان منسوب العدوان ومستواه يتعدى بأشواط كبيرة حتى الضرورات التي تبيحها قواعد القانون الدولي الإنساني في الحروب والنزاعات المسلحة.

والعدوان الأخير المنفذ في النصف الثاني من مايو/ أيار الماضي، يختلف بتداعياته واسبابه وخلفياته عن مجمل الاعتداءات الكبيرة التي نفذت سابقا كاعتداء العام ٢٠٠٨ و٢٠١٠ و٢٠١٢ و٢٠١٤ وما تلاها من اعتداءات صغيرة ومتوسطة متفرقة. فالعدوان نفذ وسط ظروف إسرائيلية وفلسطينية وإقليمية ودولية دقيقة، واستهدف العديد من القضايا الاستراتيجية والتكتية ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي او بالقضايا الإقليمية ذات البعد الدولي من جهة أخرى.

**إسرائيليا**، ثمة ازمة سياسة قاعدتها المبدئية ازمة حكم ترقى الى مستوى ازمة نظام ، انشقاق داخلي عامودي بين الطرفين التقليديين اللذين يقودا الحياة السياسية في النظام، مترافقا مع حالات فساد منظمة وموصوفة في رأس الحكم وقياداته السياسية والأمنية والعسكرية، تبتدئ من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ولا تنتهي بمؤسسات امنية وعسكرية معتبرة في الحياة السياسية ويتكل عليها في عمليات اتخاذ القرارات الحاسمة. هذه الظاهرة الموصوفة ليست جديدة وانما لها امتدادات عميقة في النظام السياسي الحاكم، لكن هذه المرة اتخذت ابعادا وتداعيات اكثر خطورة على الكيان ولامست الخطر الوجودي،. كما ان العامل الاجتماعي الاقتصادي وكذلك الوضع الصحي جراء جائحة كورونا ، شكلت جميعها ظروفا مقنعة في رأس نتنياهو لتنفيذ عدوانه، على القاعدة المتعارف عليها في الحياة السياسية الإسرائيلية، وهي الهروب الى الامام في اعتداءات وحروب خارجية، في محاولة لتسجيل انتصارات وهمية والتهرب من انتاج الحلول المقبولة داخليا وخارجيا. وهي عادة متبعة ترتقي الى مستوى قاعدة تستعمل في الحياة السياسية الإسرائيلية عبر الهروب الى الامام من أي استحقاق داخلي او خارجي.، وقد نفد في مناسبات اسرئيلية عدة ان على مستوى تكتي ام استراتيجي كاعتداءات وحروب كبيرة او متوسطة، ضد الفلسطينيين في الداخل او ضد الدول العربية.

**فلسطينيا** ، وللأسف ليس الوضع افضل حالا، تباينات عميقة في الرؤى حول كيفية التعاطي مع مشاريع السلام المختلفة بدءا من مؤتمر مدريد ١٩٩٠ مرورا بأوسلو وكامب دايفيد وواي ريفير والكثير من المحطات والمشاريع المتنوعة، وسط ضغوط عربية

وإقليمية ودولية هائلة، يستحيل معها التوصل الى قواعد واضحة للتعامل مع عدو يجيد اقتناص الفرس وتحويل الاستثمارات الأمنية والسياسية والعسكرية الى نتائج محققة.

**عربيا**، تراجع موصوف في الحضور السياسي الإقليمي والدولي والفلسطيني، حتى يكاد الصوت مختفيا، وحيث كل دولة تتلهى بمشاكلها التي لا تنتهي، وبدلك فعالية التدخل معدومة ان وجدت، وبالتالي فرص تنفيد العدوان كانت متوفرة وبمنسوب إسرائيلي عال، ما أتاح لإسرائيل تنفيد عدوانها دون عراقيل عربية ذات وزن كبير ,، وهو امر مكرر وليس جديدا، ففي معظم الحالات كان يترك الفلسطينيين لقدرهم .

**إقليميا**، وضع مأزوم وضاغط، متعدد الاشكال والابعاد، ولهةمن الامتدادات والتداعيات والمؤثرات التي لا تنتهي في ظروف الدول الداخلية وعلاقات الخارجية؛ علاوة على القضايا ذات الصلة بأبعاد دولية. ومنها قضايا لها امتداداتها القوية والمؤثرة في ملفات أخرى متصلة بقضايا داخلية. ربما ابرز هذه القضايا البرنامج النووي الإيراني الذي استهلك الكثير من الجهد والوقت في السياسات الإقليمية والدولية وترك آثارا جمة على العلقات الإقليمية مثلا وعلى طبيعة القضية الفلسطينية وارتباطات حلولها. فالتدقيق مثلا في هذا الجانب يعزز الاعتقاد بأن سلسلة الاعتداءات التي نفذت على غزة مثلا ، لها بعدا استراتيجي لجهود كسر التوازنات الإقليمية في المنطقة او إعادة بنائها او تعديها، وبخاصة مثلا بين إسرائيل وايران عبر حماس والقوى الإسلامية في غزة وحزب الله في لبنان, وعليه فان الاشتباك الأخير وتحديدا العدوان لا نقل خلفياته او تداعياته او نتائجه المباشرة وغير المباشرة على القضية الفلسطينية برمتها.

اما الظروف الدولية فلا تقل تعقيدا وتأثيرا لجهة تكوين الظروف المناسبة لإسرائيل، فروسيا وأميركا مشغولتان بملفات ثنائية معقدة كقضايا العقوبات الاقتصادية على موسكو وبرامج التسلح والحروب التجارية الطاحنة التي دخلت فيها الصين لاعبا رئيسا، علاوة على النقاط الساخة في غير مكان من العالم، عدا عن تداعيات جائحة كورونا على الأوضاع الدولية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ناهيك عن التداعيات الصحية.

تلك الظروف والأوضاع لا تبعد سياسة إسرائيل من الملف النووي الإيراني ومحاولة تدخلها الدائم في سياق المفاوضات الدولية الجارية بين ايران والولايات المتحدة في فيينا، وكأن العدوان المنفذ الهدف الأساس منه حجز مكان رئيس في أي ترتيبات قادمة في هذا الملف، وهو مقعد تريده إسرائيل متقدما ومؤثرا وفاعلا، بحث تعتبر هذا الملف متصل بشكل وجودي بحياة إسرائيل واستمراها ككيان في المنطقة.

لقد أدى العدوان الإسرائيلي على غزة الى تنغيذ مجازر ضد الشعب الفلسطيني في غزة راح ضحيته المئات بينهم اعداد كبيرة من الشيوخ والنساء والأطفال، اضافة الى تدمير الابراج والمساكن واتلاف القطاعات الزراعية ونسف اتالمنشآت والمؤسسات الحيوية في غزة، باختصار نتائج عدوان ارتقت الى توصيفات يحرمها القانون الدولي الانساني ، وفي طليعتها جرائم حرب موصوفة. ورغم الخسائر التي تكبدتها إسرائيل ،فلا مجال للمقاربة او المقارنة عمليا لجهة الاحجام والنوعيات التي تم استهدافها او تضررها. وفي أي حال من الأحوال ورغم أهمية هذه الخسار، تبقى النتائج السياسية هي الأهم

والتي يبنى عليها لاحقا.

في المبدأ، وباعتراف إسرائيلي مبطن أحيانا ومعلن أحيانا أخرى، بأن الغلبة لم تكن لإسرائيل ولم تتمكن من تحقيق أي من اهداف العدوان المعلنة او غير المعلنة ويمكن في هذا السياق تسجيل الملاحظات التالية وأبرزها:

- لم تحقق إسرائيل أي هدف استراتيجي او تكتي معلن او مبطن من العملية، فقد دخلت مسارا عسكريا ولم تتمكن في مراحله المختلفة من السيطرة على مجريات العمليات العسكرية والأمنية ، بل بدت كعادتها تستنجد بغير طرف لوقف اطلاق النار.
- تمكنت المقاومة من تحديد مسارات الرد العسكري في العديد من المناطق الفلسطينية المحتلة وبصواريخ ذات نوعيات محددة، وهي سابقة في المواجهات العسكرية والأمنية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
- لم تتمكن إسرائيل من تنفيذ اجتياحات برية للقطاع بهدف تحرير الجندي الأسير، وظلت المعركة برمتها تبادلا للقصف الصاروخي النوعي بين الطرفين.
- تمكنت المقاومة من تحديد واستثمار مجريات التفاوض لوقف اطلاق النار، وحددت شروطها التي تمكنت من انتزاعها عنوة. من الطرف الإسرائيلي.
- عودة مصر الى الإمساك بملف غزة عمليا، بعد تدخلها وافساح المجال لنجاح مبادرتها لوقف اطلاق النار بين الطرفين.
- تمكنت المقاومة الفلسطينية من تثبيت قواعد الاشتباك ، وعدم تمكن إسرائيل من فرض قواعد جديدة تطال من فعالية الموقف الفلسطيني وتأثيراته عمليا وفعليا.
- تمكنت المقاومة مع اطراف اقليميين آخرين من رسم صورة مبدئية لقواعد عامة تهيء لنظام إقليمي شرق اوسطي لا تكون لإسرائيل اليد الطولى فيه.
- تمكنت المقاومة من التحكم بقواعد اللعبة السياسية في إسرائيل عبر اخراج رئيس الوزراء الإسرائيلي من الحكم، وهي سابقة لجهة التأثير او الفعالية.
- تمكنت المقاومة من الحد من تسارع اجواء التطبيع مع إسرائيل.

# من نتائج حرب ١٠ أيار ٢٠٢١ بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل.

د. قصي غريب ـ سوري/ مقيم في ألمانيا.
علي حسن بك ـ سوري/ مقيم في ألمانيا.

في ١٠ أيار ٢٠٢١ اندلعت الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في ظل ظروف فلسطينية وإسرائيلية وعربية ودولية مربكة تفتقد اليقين، فقد أظهرت نتائج استطلاعات الرأي العام حول الانتخابات التشريعية الفلسطينية عن احتمال تقدم حركة حماس على حركة فتح التي أخذت مكانتها تتراجع كحركة تحرير وطني في ظل قيادة الرئيس محمود عباس للسلطة الفلسطينية، وقد تم تأجيل الانتخابات من قبله.

وإسرائيلياً كانت نتائج الانتخابات التشريعية تؤكد على احتمال عدم قدرة تكتل اليمين المتطرف الذي يقوده بنيامين نتنياهو الذي تلاحقه قضايا فساد وخلافات في تكتله في الحصول على أغلبية تمكنه من تشكيل حكومة جديدة، وقد فشل وشكلت حكومة إسرائيلية جديدة برئاسة نفتالي بينيت.

وفي العالم العربي على الرغم من الإهمال الرسمي للقضية الفلسطينية، فقد عمل إعلام الحكومات الموجه وبخطوات ممنهجة حثيثة على تهميشها كقضية مركزية جامعة للعرب على المستوى الشعبي، وما انفك يروج إلى ما يسمى الواقعية السياسية من خلال أن إسرائيل قد أصبحت أمراً واقعاً من دول المنطقة، ومن اللازم التطبيع والتعامل معها، وتقديمها قوة ضاربة لا تقهر، ولذلك من المفيد الاستعانة بها في مواجهة إيران، الذي بدوره ما برح نظامها السياسي ذي العقلية والسلوك «الشاهنشاهي» من تعزيز حالة الحلول كعدو بديل عنها، وتحويل الصراع في المنطقة من عربي إسرائيلي إلى عربي فارسي وسني شيعي، فكان من تبعات ذلك أن لحق بالنظام المصري والنظام الأردني في الاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها الأنظمة السياسية الحاكمة في كل من السودان والمغرب والإمارات والبحرين، تحت ذريعة حماية الفلسطينيين ومنع ضم باقي أراضيهم من قبلها.

أما دولياً فقد تراجع مستوى الاهتمام السياسي والإعلامي بالقضية الفلسطينية ولاسيما حين تجاوز الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب حل الدولتين، التي دأبت الإدارات الأميركية المتعاقبة على التعبير عن دعمها له، واعترف في كانون الأول ٢٠١٧ بالقدس عاصمة لإسرائيل، مع أن الولايات المتحدة هي راعية مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول ١٩٩١ بين الأنظمة العربية وإسرائيل، وراعية اتفاق أوسلو ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ولكنها لم تقوم بواجبها وتلزم إسرائيل بتعهداتها القانونية والتزاماتها اتجاه عملية السلام.

في خضم هذه المعطيات وفي القدس بغرة شهر رمضان وبداية شهر نيسان ٢٠٢١ بدأت شرارة المواجهة بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي بعد أن دعت جماعات إسرائيلية متطرفة إلى اقتحام المسجد الأقصى، بالتزامن مع ممارسة السلطة

الإسرائيلية سياسة التهجير القسري من خلال إصدار قرارات إخلاء منازل تعود لعوائل فلسطينية في حي الشيخ جراح وإحلال مستوطنين إسرائيليين فيها بغية تغيير الطابع السكاني لمدينة القدس، ورداً على هذه الممارسات العنصرية فقد قام الفلسطينيون بالتجمع والتواجد في المسجد الأقصى وباب العامود وأمام المنازل المهددة بالإخلاء في حي الشيخ جراح للتضامن مع الأهالي، فاقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي المسجد الأقصى وقامت بالاعتداء على المصلين، وفرضت إجراءات حرمت من يقل عمره عن ٤٥ عاماً الدخول إليه، ومنعت التواجد في ساحة ومحيط باب العامود، وأغلقت ومنعت الدخول إلى حي الشيخ جراح، فلقد واجهت قوات الاحتلال الإسرائيلي الاحتجاج السلمي الفلسطيني بالقمع الوحشي باستخدام الرصاص بأنواعه وقنابل الصوت والغاز والمياه القذرة، وشنت حملة اعتقالات، وعلى أثر ذلك أنذرت المقاومة الفلسطينية ولاسيما كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إن لم يتوقف العدوان على الفلسطينيين في القدس فهي لن تقف مكتوفة الأيدي، ومع انتهاءِ المهلة التي حددتها فقد استهدفت صواريخها عمق تل أبيب وحيفا واللد، وفي المقابل شن جيش الاحتلال الإسرائيلي ضربات جوية عنيفة على قطاع غزة، لتبدأ الحرب في ١٠ أيار ٢٠٢١ وتقف في ٢١ أيار ٢٠٢١، بوساطة مصرية مدعومة دولياً لتعطي النتائج الآتية:

– أعادت حرب ١٠ أيار ٢٠٢١ بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل موضوع القضية الفلسطينية إلى واجهة وصدارة الأحداث والأخبار في الإعلام العربي والعالمي، وبدأ الحديث يتردد من جديد عن لزوم حل القضية الفلسطينية من خلال حل الدولتين أو إقامة الدولة الواحدة.

– على الرغم من حالة الإحباط السائدة لدى الفلسطينيين من النتائج السلبية لاتفاق السلام مع إسرائيل، الذي أرسى قواعده مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ بين أنظمة المواجهة العربية وإسرائيل، واتفاق أوسلو في ١٣ أيلول ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، في عدم تحقيق إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، إلا أن إرادة المقاومة لم تفتر لدى الشعب الفلسطيني، فتصديه السلمي والعسكري لقوات الاحتلال الاسرائيلي يعني أن إرادة التصميم والإصرار على نيل الحرية ما تزال جذوتها ملتهبة، فضلاً عن ذلك أن الممارسات العدوانية والفصل العنصري من قبل إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني قد أعادت له شعور الانتماء والمصير الواحد من النهر إلى البحر، ووحدت بين فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة والفلسطينيين الذين يعيشون منذ ١٩٤٨ في ظل إسرائيل، الذين ثاروا في مظاهرات منددة بممارساته وقد جوبهت بالعنف المفرط، وأدت إلى فرض الحكومة الإسرائيلية حالة الطوارئ في مدينة اللد، وهذا التحرك الفلسطيني الواعد مع ارتفاع نسبتهم السكانية في المستقبل سيكون له تبعات لا يستهان بها على شكل ووجود الكيان الصهيوني، الذي ما انفك يحاول تفرقة وشرذمة الشعب الفلسطيني الذي لم يكن موحداً كما حصل في هذه الحرب.

– أعادت حرب ١٠ أيار ٢٠٢١ للعربي من الخليج إلى المحيط ومن البحر إلى الصحراء الشعور بوحدة الانتماء الواحد والمصير المشترك بين العرب، وهذه الحالة

الجامعة لم تألوا جهداً الأنظمة العربية الحاكمة من محاولة إلغائها لتكريس حالة الدولة القطرية أولاً، لكن التضامن العربي الواسع مع الشعب الفلسطيني قد أكد أن العرب هم شعب واحد والاعتداء على جزء منه هو اعتداء على الكل، وفي هذه الحرب المستمرة منذ بداية القرن العشرين يقاتل الشعب الفلسطيني ضد إسرائيل نيابة عن العرب والمسلمين.

– أفهمت حرب ١٠ أيار ٢٠٢١ السياسيين الإسرائيليين ومن يدعمهم ويساندهم عن حقيقة أن العدوان على الشعب الفلسطيني لم يعد القيام بنزهة أو رحلة سياحية كما كان من قبل، وسيكون ثمنه مكلفاً وباهضاً جداً عليهم، وخاصة أن الصواريخ الفلسطينية البسيطة قد أوقفت الحياة في إسرائيل ولا سيما المطارات، وأظهرت فشل نظام القبة الحديدية التي تسوقها إسرائيل على أنها من أنجح تقنياتها العسكرية بحيث أن الولايات المتحدة الأميركية قد استوردتها لحماية دول الخليج العربي، ولذلك حصل تغير في مفهوم الموازين حيث تم الانتقال من حالة الفرق في توازن القوة بين قوة الجيش الإسرائيلي الضاربة وبين قوة المقاومة الفلسطينية البسيطة إلى حالة توازن الرعب بينهما، الذي يقوم على الردع المتبادل وتوافر القدرة على الرد، فقد كسرت وتجاوزت هذه الصواريخ الهالة التي أحاطتها إسرائيل حولها كقوة عسكرية ضاربة مهابة لا يمكن الاقتراب منها والتجاوز عليها، وأظهرتها في الحقيقة من خلال النتائج على الأرض ضعيفة من الداخل وأن هزيمتها ليست مستحيلة.

– أفهمت حرب ١٠ أيار ٢٠٢١ الشعوب العربية الذين عادت لهم الثقة أنه من خلال توافر إرادة المقاومة وبأسلحة بسيطة فإن هزيمة إسرائيل ممكنة وممكنة جداً، وبذلك كشفت بشكل واضح أن الجيوش التي تم بناءها تحت زعم مواجهة إسرائيل، والأسلحة التي ما انفكت الأنظمة العربية تشتريها وتكدسها على حساب حياة شعوبها قادرة على هزيمة إسرائيل، ولكن يبدو أنها لم تكن لمحاربتها وتحرير فلسطين إنما لحراسة الأنظمة، ولجم وقتل شعوبها إن ثارت عليها، وهذا ما حصل في بلدان الثورات على الاستبداد، وكذلك كشفت وحشية الممارسات العنصرية والعدوانية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني فساد منطق الحكومات العربية، التي اعترفت وطبعت علاقاتها مع إسرائيل من أن خطوتهم لم تؤد إلى حماية الشعب الفلسطيني وتمنع ضم باقي أراضيه من قبل إسرائيل، أو يجعلها أكثر اعتدالاً ويثنيها عن الاستمرار في جرائمها، ومن ثم أن التطبيع لم يساهم في تحقيق السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، مع أن بنيامين نتنياهو قد أكد أن الاتفاق معهم يقوم على مبدأ مبادلة السلام بالسلام وليس السلام بالأرض.

– براغماتية حركة حماس فعلى الرغم من الانتماء العقائدي إلى حركة الإخوان المسلمين لكن بسبب الحصار المفروض عليها في قطاع غزة، وكون مصر بوابتها إلى العالم العربي والخارجي، فقد تجاوزت الخلافات وطبعت العلاقات مع النظام المصري، الذي يشن إعلامه حرب لا هوادة فيها على تنظيم الإخوان المسلمين المصري وعليها باعتبارها تنظيم اخواني، والمفارقة أن قامت مصر بوساطة وقف اطلاق النار بين حماس وإسرائيل من خلال جهاز المخابرات المصرية في حين كانت التهمة الموجهة من قبل

المحكمة إلى الرئيس المصري المنتخب ديمقراطياً محمد مرسي الاتصال بحركة حماس، ومن جانب أخر فقد دفع الحصار المفروض من قبل الأنظمة العربية على حركتي حماس والجهاد إلى الارتماء في الحضن الإيراني لدفع الشعب العربي إلى التخلي عن المقاومة الفلسطينية، فأجبرتا على مد العلاقات وتمتين الروابط مع إيران، فكان من سوء نواياها في استغلال دعمها ومساندتها لتحقيق أجندتها أن تم ربط الفعل المقاوم الفلسطيني بتحقيق الأجندة الإيرانية المتعلقة بالملف النووي، ويبدو أن هذا ليس دقيقاً من مبدأ أن المقاومة الفلسطينية هي حركة تحرر وطني، ومن البراغماتية التعامل مع كل الفواعل السياسية في الساحتين الإقليمية والدولية لتحقيق أهدافها، ولذلك من السياسة والاستراتيجية أن تسعى الفصائل الفلسطينية إلى الفائدة من أي دعم يقدم إليها من أي جهة وخاصة الدعم العسكري لمواجهة إسرائيل، لأنه في نهاية الأمر يكون الفعل العسكري والسياسي مرتبط بها وليس بمن يقدم الدعم، فالتجربة التاريخية لحركات التحرر الوطني في العالم، ومنه العالم العربي تؤكد أنها تتلقى الدعم والمساندة من كثير من الدول، ولكنها لا تعمل إلا بأجندة تحقيق أماني شعوبها، فالمقاومة الفيتنامية قد تلقت الدعم من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، ولكنها لم تكن تعمل إلا لمصلحة الشعب الفيتنامي، وكذلك المقاومة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات فعلى الرغم من تلقيها الدعم والمساندة من الدول العربية والاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية إلا أنها لم تعمل إلا لأجندة الشعب الفلسطيني.

– خلقت حرب ١٠ أيار ٢٠٢١ حالة من التعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني، وذكرت المجتمع الدولي بأنه لا يمكن القفز عن حل قضيته، فالولايات المتحدة وإن ما برحت الدفاع عن حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها، ولكنها عبرت عن قلقها بشأن عمليات الإخلاء المحتملة للعائلات الفلسطينية، الذين يعيشون في منازلهم منذ أجيال، وطالب عدد غير مسبوق من أعضاء الكونجرس الأميركي بربط جزء من المساعدات الأميركية لإسرائيل، باحترامها حقوق الانسان.

ودعا الاتحاد الأوروبي السلطات الإسرائيلية إلى التحرك بشكل عاجل لوقف التصعيد معتبراً إجراءات الإخلاء في حي الشيخ جراح غير قانونية.

وأعرب بابا الفاتيكان عن قلقه البالغ إزاء الوضع في القدس ودعا إلى إنهاء الصدامات في المدينة المقدسة. فضلاً عن ذلك فقد وصفت وسائل إعلام عالمية ومراكز أبحاث مثل كارنيجي، ومنظمات لحقوق الإنسان مثل هيومن رايتس واتش، ما تقوم به إسرائيل من ممارسات ضد الشعب الفلسطيني بالعنصرية، وطالبت بضرورة محاسبتها على انتهاكاتها، كما شهدت عدة مدن في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا واستراليا مظاهرات منددة بالعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، وطالب المحتجون حكوماتهم بالتوقف عن دعم إسرائيل.

– من المحتمل أن تشهد الساحة السياسية الفلسطينية إعادة بناء جديد لموازين القوى السياسية فيها من منطلق إن نتائج الحرب العسكرية ستنعكس سياسياً على مكانة حركة حماس في قيادة الشعب الفلسطيني كقوة سياسية لها القدرة على التأثير في صنع القرار السياسي الفلسطيني، ولاسيما من خلال تعزيزها بالانضمام إلى منظمة التحرير

الفلسطينية، فموقف ودخول حركة حماس الحرب في الدفاع عن الشعب الفلسطيني، والرد بقوة على الاعتداءات الإسرائيلية قد أسهم في تهميش دور السلطة الفلسطينية وتقديم نفسها كقائد للشعب الفلسطيني، فذهب خالد مشعل رئيس حركة حماس في الخارج في هذا الاتجاه حول ضرورة وجود قيادة فلسطينية جديدة تقود نضال الشعب الفلسطيني، ويبدو أن الجولة العربية لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية لا تخلو من أجل تأكيد ودعم هذا الشأن.

– كان من نتائج حرب ١٠ أيار ٢٠٢١ على الساحة السياسية الإسرائيلية فقدان بنيامين نتنياهو منصب رئيس الحكومة الذي استمر يشغله لمدة ١٢ عاماً، فقد تم الاتفاق بين ثماني أحزاب معارضة على تشكيل تحالف والعمل معاً من أجل تشكيل حكومة جديدة منها القائمة العربية الموحدة التي تعد أول حزب فلسطيني ينضم لائتلاف حكومي منذ تأسيس إسرائيل، فدعا بنيامين نتنياهو أعضاء اليمين في البرلمان إلى منع التحالف الجديد من تولي السلطة، ولكن البرلمان أيد تشكيل حكومة برئاسة نفتالي بينيت.